استراتيجيات التعاون المحلي كآلية للتنمية المحلية

قراءة في بعض التجارب المحلية الرائدة

د. عزالدين زبيري

جامعة برج بوعريريج

ملخص:

تعدّ إستراتيجية التعاون المحلية من بين أهم القضايا الهامة في معظم دول العالم، وذلك لكونها تفتح الآفاق للتنشيط الاقتصادي والاجتماعي والتطوّر التكنولوجي بأبعاده الثلاثة: المحلي، الإقليمي وكذا الوطني؛ كما تعتبر أحد اللّبنات الأساسية للوصول إلى التنافسية، بهدف مجابهة تهديدات العولمة والانفتاح الاقتصادي، لذلك فقد حظيت هذه القضية بالعديد من البرامج والسياسات المنتهجة من قبل الدول، ومن بين هذه المناهج التي ارتكزت عليه غالبية الدول سواء المتقدمة منها أو التي هي في طور النمو، نجد نظام التعاون المحلي بين المؤسسات في شكل شبكات متقاربة جغرافيا تدعمها منظمات وهيئات خاصة وعامة، والذي أصطلح عليه بنظام التعاون المحلي، لذا تهدف هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على أهمية هذا النظام ودوره في التنمية المحلية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي ، إلى جانب ذلك سوف نشير لبعض التجارب المحلية في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، إستراتيجية التعاون المحلي، التجارب المحلية.

Résumé :

La stratégie de coopération local est considéré de nos jours comme un élément de tout premier importance dans La quasi-totalité des payés de la planète, vu son rôle dans l'ouverture des divers horizons devant les activités : économique, sociale et le développement technologique dans ces trois dimensions : local ; régional et global. Il est considéré comme étant une pierre angulaire pour la réalisation de la compétitivité, dont l'objectif et de faire face aux menaces de la mondialisation.

De ce fait, cette question fait l'objectif de plusieurs politique et projet, dont les plus important s'est le système de coopération local, ce dernier est un élément à travers ce que les différents entreprise crient des réseaux de coopération ayant un proximité géographique, appuie par des institutions et organisations local, c'est dans cette perspective que s'inscrit l'objet de cet article, en se basant sur quelque expériences local .

Mot clés : Développement local, stratégie de coopération, expériences locale.

مقدمـة:

تعد السياسات التي تعني بالتنمية الاقتصادية المحلية والوطنية من بين أهم اهتمامات الدول للنهوض بالاقتصاد ومجابهة تهديدات العولمة، هذه السياسات هي في الغالب ذات طابع ذاتي، بحيث تعمل كل دولة على تعبئة مواردها بشتى أنواعها، من خلال إيجاد وتطوير شبكات من المؤسسات والتي نعني بها التعاون في شكل كتل من المؤسسات المحلية وكذا التعاون مع جميع الهيئات ذات الصلة، تعمل على الاستغلال الأمثل للميزة النسبية المتوفرة في أقاليمها دون اللجوء إلى الشراكة الخارجية.

ولعل من أبرز أنواع الشبكات ما اصطلح عليه بنظام التعاون المحلي، والذي هو في الحقيقة امتداد للتجمعات الصناعية المارشالية التي ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم حظيت بعدها بعدة تطورات، حتى وصلت إلى العناقيد الصناعية الايطالية ومن ثم عناقيد بورتر، وبعد الثورة التكنولوجية أصبح هذا النظام يسمى بالأقطاب التنافسية أو الأقطاب التكنولوجية الباحثة عن الابتكار والإبداع.

فقد حظي هذا النظام بقبول متزايد من قبل واضعي السياسات التنموية لرفع مستوى نمو وتنافسية اقتصادياتها، متخلية بذلك نوعا ما عن برامج التنمية الاقتصادية التقليدية(نموذج فورد، ونموذج كينز) والتي تبين ضعف مردودها مقارنة بتكلفتها وخاصة تكلفة التمويل، وهو حال معظم البرامج المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية والموجهة بالأساس إلى الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تسعى هذه البرامج إلى إعطاء كافة الصناعات نصيبها من الموارد المتاحة والمحدودة وتتطلع لتنمية وتنويع قاعدة الإنتاج لكل هذه الصناعات في وقت واحد. وعلى العكس فان أنظمة التعاون المحلي سواء كانت في شكل عناقيد أو تجمعات صناعية أو أقطاب تنافسية تتجه لتنمية تخصص محدد ضمن صناعة، حرفة أو مهنة معينة، هذا التخصص الذي يمكن الدولة من تحديد العقبات والاحتياجات الخاصة بالتنمية بصورة أسهل وأدق.

وعليه، فإن الهدف الأساسي الذي تتناوله هذه الورقة البحثية هو تسليط الضوء على مفهوم استراتيجيات التعاون المحلي وشرح إبعادها، والدور الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية المحلية ببعديها الاقتصادي والاجتماعي، مع الإشارة إلي بعض التجارب المحلية في الجزائر، والوقوف على ما استحدثته ضمن هذه السياسة ، من خلال تساؤلين أساسيين هما:

- كيف يمكن أن يؤدي نظام التعاون المحلي للوصول إلى تنمية محلية ناجحة؟
- ما الجديد الذي أضافته سياسة تأهيل التعاون المحلي المنتهجة من قبل الحكومة الجزائرية؟

وللإجابة عن هذين التساؤلين تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى المحاور التالية:

أولا: مفهوم وأنماط التعاون المحلي؛

ثانيا: مدارس ومقاربات التعاون المحلي:التسلسل التاريخي؛

ثالثا: التجارب المحلية الرائدة للتعاون المحلي.

المحور الأول: مفهوم وأنماط التعاون المحلي

المتتبع للتطور التاريخي للتعاون المحلي، يجد أنه مر بالعديد من المقاربات والنظريات والحالات التطبيقية، بدءا بعناقيد مارشال (1890)، ثم التجمعات الصناعية الايطالية أو ما يعرف بايطاليا الثالثة (1970– 1980)، إلى أن جاء بورتر بالمفهوم المعاصر للعناقيد الصناعية (1990)، ثم تطور من بعده، خصوصا بعد الثورة التكنولوجية وظهور ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات ليستقر على مصطلح شبكات المؤسسات، ونظرا لتباين هذه المسميات اتفقت جميع الهيئات بمعية الخبراء الاقتصاديين على شبه توحيد لتلك الأنظمة ضمن مصطلح موحد آلا وهو نظام التعاون المحلي، وأن القاسم المشترك لكل تلك المفاهيم والمسميات، هو التعاون ما بين المؤسسات، ولإبراز مميزات كل نظام عن سابقه، كان لا بد لنا من إجراء مسح نظري مع أمثلة تطبيقية لكل مفهوم، عبر السرد التاريخي، لتوضيح المفارقات الجزئية بين نظام وأخر والوصول في الأخير إلى القاسم المشترك بينهم ألا وهو التعاون.

أولا: الإطار النظري والتاريخي للتعاون المحلي

لقيت التجمّعات الصناعية المحلية بأوروبا صدى واسع حيث أُنجزت العديد من الدراسات في سياق الأبحاث المتعلقة بالمناطق الصناعية الإيطالية، والتي عرف على إثرها مفهوم المنطقة الصناعية توسعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL)، هذا الأخير إستُعمِل مفهومه من طرف العديد من الكتّاب والمنظمات الدولية تحت أشكال وتسميات عديدة ومتنوّعة من بينها: المناطق الصناعية أو التكنولوجية (Districts Industriels ou Technologiques)، الأقطاب التنافسية (Pôles de Compétitivités)، شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميا (Réseau d'Entreprise Territoriale)، التجمّعات (Clusters) وغيرها[1] ، وللإشارة فقد أثبتت التجارب أنّه رغم وجود بعض الاختلافات في المفاهيم والتسميات إلا أنّها تصّب جميعا في إطار واحد وهو كونها تجمّعات قائمة على التعاون

والتآزر(Synergies) بين المؤسسات النشطة والفاعلين داخلها وتقضي على الروح الإتكالية لديهم.

تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي إلى نموذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكاملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن 19 عند معالجته للصناعات المتمركزة بمناطق معيّنة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير بليون (فرنسا)، الفولاذ بكل من Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة وكذا بـ Solingen بألمانيا[2] ؛ والآخر تجريبي مستمد من مجموعة دراسات في سنوات السبعينيات والثمانينيات تم إجراؤها على مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا من طرف باحثين اجتماعيين واقتصاديين جهويين (نذكر منهم : Bagnasco 1977 ; Becattini 1979-1987 ; Gorofoli 1981-1983 ; Trigilia 1986). فقد لاحظ الاقتصاديون ظاهرة اقتصادية فريدة في شمال ايطاليا تتمثل في وجود تنظيم هيكلي و تكتل المؤسسات الناشطة في هذه الأقاليم، الشيء الذي جذب اهتمامهم و شجعهم على إحاطتها بالدراسة و التحليل المعمق حيث أوضحت أن مصدر هذه الظاهرة هو تفاعل مجموعة من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المشتركة بين هذه المؤسسات[3].

ومنذ ذاك الوقت عرفت النظرية الاقتصادية تحديدين، الأول على مستوى نظرية النمو الذاتي الاقتصادي من خلال النماذج التي أعادت البحث حول مصادر النمو و الثاني على مستوى الاقتصاد الجغرافي الذي قدم إطارا جديدا لفهم تكتل الأنشطة إقليميا.

حيث تسمح نظرية النمو الذاتي بتحليل آليات النمو الاقتصادي وأفاق الفجوة بين الدول في حين تدرس نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد آليات تكتل الأنشطة الاقتصادية جغرافيا وأثار الإختلالات الجغرافية على الاختلالات الاقتصادية، وبشكل عام فان نظرية النمو الذاتي تبحث عن عوامل النمو الداخلية في اقتصاد غير محدد مكانيا (عدم إدخال البعد المكاني في التحليل) في حين نجده يتمثل في تفسير توطن الأنشطة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجغرافي الجديد ، ومن حيث حركية النماذج تعتبر

نظرية النمو الذاتي عنصر الزمن عاملا أساسيا في التحليل و تعتمد على مفهوم الوفورات الخارجية على عكس نماذج الاقتصاد الجغرافي التي تعتبر نماذج ساكنة و تقوم على الوفورات الداخلية، حيث تطرح نظرية النمو التساؤل حول شروط نشوء المؤسسة و المنتجات الجديدة في حين تطرح نظرية الاقتصاد الجغرافي التساؤل حول توطن هذه الأنشطة.

إن موضوع الدراسة في نظرية النمو الذاتي يتمثل في البحث عن شروط النمو وكذا عن شروط نشوء و تطور التكتل الصناعي للأنشطة في نظرية الاقتصاد الجغرافي الجديد، فان الربط بين النظريتين يتم من خلال إدماج آليات النمو الاقتصادي و عوامل التكتل في إطار تصوري موحد.

ومما سبق نجد أن هناك عدة مفاهيم تقوم عليها كلتا النظريتين :(الآثار الخارجية،التكتل،الموارد والعوامل الداخلية للنمو) والتي تشكل كلها الأسس التي يقوم عليها نظام الإنتاج المحلي[4].

كما انه نتاج التكتل الإقليمي للأنشطة الصناعية و الاقتصادية بشكل عام من جهة و يعتبر أساس التنمية الذاتية من خلال اعتماده على الموارد المحلية و الإقليمية من جهة أخرى[5] .

و منذ عام 1980 أجمعت النظرية الاقتصادية حول أهمية نموذج التنمية الإقليمية والذي أعاد اكتشاف الدور المهم للأقاليم والأماكن المركزية لأية إستراتيجية للتنمية الاقتصادية، ويستند هذا النهج أساسا على قدرة الجهات الفاعلة المحلية سواء كانت العامة أو الخاصة على تعبئة كافة الموارد من الأقاليم حول مشروع موحد لتحسين القدرة التنافسية لقاعدتها الاقتصادية و تعزيز التنمية المحلية[6] .

وانطلاقا من هذه الدراسات و النتائج المتحصل عليها بدأت هذه الظاهرة في الانتشار في جميع الدول الأوروبية و غيرها بسبب ظهور التنافسية بين المؤسسات، حيث شكلت هذه الأخيرة شبكات معقدة من اجل تطوير تنافسية الاقتصاديات الوطنية على المستوى المحلي، وتحولت هذه الظاهرة إلى محور هام للسياسات الاقتصادية في كثير من الدول[7].

ثانيا: مفهوم نظام التعاون المحلي : يعتبر نظام التعاون المحلّي SCL أحد أشكال التعاون الوظيفي (التآزر)، هذا الأخير هو عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة[8].

من هذا المنطلق يمكن تعريف التعاون المحلي بأنّه عبارة عن :"تجمّع إنتاجي مكوّن من مؤسسات متخصّصة في نشاط أساسي أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معيّن، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات المتجمِّعة حجم مؤسسة متوسطة، ترتبط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها تلبية احتياجاتها الأساسية" [9]، ومنهم من عرفه تعريفا صناعيا بأنه :" عبارة عن سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة سواء من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا المستخدمة أو المستهلكين أو قنوات التوزيع أو حتى المهارات المطلوبة"، حيث يرتبط هذا المفهوم بفكرة التعاون و التنسيق بين عناصر السلسلة المختلفة ؛ على عكس النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه، والمرتبط غالبا بالتنسيق والتعاون بين المتنافسين و المطالبة الدائمة بالدعم و الحماية الحكومية "[10]. ومنهم من أعطاه مفهوم يرتكز على سببية الدوافع، بأنه:" مجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ترتبط فيما بينها أو مع واحدة أو عدة مؤسسات كبيرة ، تتواجد كلها في فضاء جغرافي واحد متقارب محلي أو شبه جهوي، حول مهنة واحدة أو أكثر من المهن الصناعية"، والسبب المبرر لكثافة العلاقات بين المؤسسات داخل SCL هو البحث عن إنتاج متخصص، أين لا تستطيع مؤسسة بمفردها انجازه وبالتالي الوصول إلى اقتصاد سلم معتبر[11].

وعليه، تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا باستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين

الفاعلين، تكوين لغة مشتركة....)، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الابتكار، كما تمكّنها من التكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها[12] ، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه. هذه المزايا التي يحقّقها نظام التعاون المحلي تُظهر أنّ هذا الأخير يمكن أن يعتبر آلية فعّالة تمكّن من القضاء على النقائص المذكورة في حالة الصناعة المحلية ببلادنا.

وتوافقا للتعاريف أعلاه فإن مفهوم التعاون المحلي يشير إلى ثلاث عناصر أساسية:

الإقليم: لا ينظر إليه في هذا الإطار كفراغ جغرافي و إنما كمجال صناعي، يخلق وفورات خارجية أو مزايا للوحدة الاقتصادية، فالتعاون المحلي يصبح عاملا للتنمية الذاتية كما ينتظم بالشكل الذي يولد فيه مزايا تسمح بتنمية متميزة عادة ما تكون قائمة على تخصص إقليمي معين.

شبكة العلاقات: إن وجود مثل هذه الشبكة من العلاقات سواء كانت سوقية أو غير سوقية (شراكة أو تعاون أو تبادل معلومات و خبرات علمية....الخ) تجعل الإقليم حاملا لنظام إنتاج محلي.

الاجتماع والثقة: إن نظام الإنتاج المحلي ليس وليد الجيل الحاضر فعوامل نشوءه و تطوره متجذرة تاريخيا في المجتمع، كما يتعين النظر إلى نظام الإنتاج المحلي كعملية اجتماعية وليس مجرد عملية تقنية واقتصادية.

ثالثا: أنماط التعاون المحلي

تعددت المفاهيم والمسميات للتعاون المحلي، وعليه بعد فحص ودراسة العديد من المراجع التي أولت اهتمامها بدراسة التعاون المحلي تم التوصل إلى ثلاثة أنماط رئيسية يتخذها التعاون المحلي، هي على هذا النحو:

1) أنظمة الإنتاج المحلية : تتبع أنظمة الإنتاج المحلية شكلين أساسيين هما: التجمعات الصناعية والأنظمة المحلية للابتكار، وأن لكل شكل أنظمة فرعية متمايزة نسبيا عن بعضها البعض، وتتشابه هذه الأنواع في البعد الإقليمي والجغرافي، فقد تكون

محلية كما قد تكون جهوية، وكذا تميزها بمجموعة علاقات تربط مختلف الفاعلين: مؤسسات، جمعيات، معاهد وهيئات، عمال...، تتعارف من خلال ظاهرة التعاون بصقل جميع الطاقات المحلية للوصول إلى ما يسمى بالنشأة الاجتماعية للأسواق.

2) الأقطاب التقنية والحظائر العلمية: الأقطاب التقنية هي تمركز جغرافي محلي لمؤسسات مبدعة، تتواجد بالقرب من مراكز البحث والتكوين العلمي بهدف تكوين مجموعة أنظمة جزئية ابتكاريه "[13]؛ وأن أهم ما يميز هذه الأقطاب هو قلة المبادلات التجارية بين مؤسساته مقارنة بقوة العلاقات الخاصة بالبحوث الصناعية وبالأخص تقارير البحث الخاصة بالصناعة المحلية، ومثلما تتواجد المؤسسات في مقدمة العمليات الإنتاجية عن طريق التشارك والمقاولات الباطنية بغية الوصول إلى الكتلة الحرجة لتغطية السوق المحلي والعالمي، لكن على العكس، فإن دور التقارب الجغرافي للأقطاب التقنية يعبر عن تكوين بيئة بشرية متجانسة تستثمر في البحوث الأساسية للصناعة المحلية، تتولد عنها لغة مشتركة وأنماط تقنية مشتركة فضلا عن الحس المهني المشترك،إضافة إلى عناصر أخرى تساعد على تقوية الرابطة (بحث– صناعة)، ثم الوصول إلى تكوين نظام فرعي ابتكاري.[14]

التبادل الاقتصادي داخل الأقطاب التقنية لا يقتصر فقط على عملية التحويل، لأنه لا يعني إصدار علاقات على أساس منتج بمواصفات معطاة ولكن يتم التبادل فيما بين المبتكرين، وعليه فإن الأقطاب التقنية تعبر عن شبكة علاقات تهدف إلى إنتاج الابتكار وهو نتاج التفرقة بين الثنائية (البحث والابتكار) والعمليات الإنتاجية، أين يتم إدماج المعرفة والمنطق العلمي مع الطبيعة الصناعية وذلك من خلال تنمية محيط تكنولوجي وسيط، حيث نجد داخل هذا المحيط، مراكز البحث عمومية وخاصة، مؤسسات صغيرة، شركات وليدة وكذا المؤسسات الخدمية حيث ترتبط بعلاقات هيكلية غير مستقلة[15].

3) شبكات المؤسسات أو القطاعات– مقاربات الابتكار الحديثة–: لقد ظهرت هذه الظاهرة بعد المرور من الشكل القديم لأنظمة الإنتاج المحلية التي اتبعت المقاربات

التقليدية إلى غاية ظهور ما يمسى بالاقتصاد الصناعي أو المقاربات التنظيمية الحديثة، فإذا كانت الظواهر القديمة مثل التجمعات الصناعية، أنظمة الإنتاج والابتكار المحلية والأقطاب التقنية تشكل شبكات فيما بين المؤسسات ومختلف الهيئات المحلية، فالشبكات ما بين المؤسسات والقطاعات لا تقتصر على الإقليم المحلي ولا على نظام إنتاج واحد فقط، بل تتعداه إلى المستوى الوطني والدولي، فتحولت أنظمة الإنتاج المحلية من إنتاج الكتلة إلى البحث عن إنتاج الجودة والتنوع الموجه للزبائن على مستوى عالمي، فأعطت الشبكات توجه جديد لاستراتيجيات التعاون فيما بين المؤسسات، وتتفرع الشبكات بدورها إلى نوعين أساسيين هما: شبكات المؤسسات (ما بين الوحدات الإنتاجية) وشبكات ما بين المجموعات الفرعية الصناعية (المجموعات الصناعية).

المحور الثاني: مدارس ومقاربات التعاون المحلي: التسلسل التاريخي

سنتناول في هذا المحور، المقاربات والنظريات التي أولت الاهتمام بظاهرة التعاون المحلي وأثره على التنمية والابتكار ومن ثم الوصول إلى ميزة تنافسية يكسبها القطاع أو الإقليم من جهة، ناهيك عن المهارات والقدرات التي تبنى على مستوى المؤسسات النشطة داخل هذه الأنظمة، وعليه سوف نحاول دراسة فلسفة وعوامل نشوء وهيكلة هذه الأنظمة من خلال البحث على أهم المدارس التي اهتمت بدراسة وتحليل وكذا تطوير هذه الأنظمة، وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا المحور إلى النقاط الثلاثة التالية: الأولى تدرس المقاربات والنظريات القديمة وبالخصوص قبل بداية ظهور عوامل العولمة والانفتاح الاقتصادي، أما النقطة الثانية فتم على مستواه دراسة ما استحدث على هذه الأنظمة بالموازاة مع سياسات الانفتاح الاقتصادي والعولمة، والأخيرة خصصت لأهم المقاربات الإستراتيجية والتنظيمية في علوم التسيير.

أولا: المدارس والمقاربات التقليدية للتعاون المحلي

وكما سبقت له الإشارة، فإن مجمل المدارس القديمة عكفت على دراسة وتحليل ظواهر التعاون المحلي في ظل الانغلاق الاقتصادي، حيث تجلت هذه المقاربات في التعاون المحلي الضيق بين صغريات المؤسسات الفردية والعائلية، وفي أغلب الأحيان يتم

الاقتصار على فرع صناعي واحد أو إنتاج منتج واحد على أن يتم الإنتاج بكميات كبيرة والذي عرف آنذاك بقوة العرض والوصول إلى اقتصاديات الحجم، أهم النظريات والمدارس المفسرة لهذه الظاهرة نجد كل من: مدرسة المناطق الصناعية أو المقاطعات الصناعية، مقاربة التخصص المرن وأخيرا الفضاءات الصناعية الجديدة.

1) مدرسة المناطق الصناعية: وهي أول المدارس التي عبرت عن ظاهرة التعاون المحلي الذي كان في شكل تمركز لمؤسسات صغيرة حول صناعة معينة أو حول إنتاج منتج واحد تشترك فيه جميع المؤسسات النشطة داخل هذا التنظيم، أهم رواد هذه المدرسة نجد كل من الأعمال الأولى لـ: Alfred Marshall (1890)، ثم تلته دراسة مشابهة حول المناطق الصناعية الايطالية أو ما يعرف بإيطاليا الثالثة بداية من سنة 1970، ثم تلتها دراسات معمقة خلال سنوات 1980، والتي سيتم الإشارة إليها لا حقا.

2) مقاربة التخصص المرن: وعلى خطى مارشال، قام كل من Piore و Sabel[16] سنة 1984 بالوضع في المقدمة من أن نجاح التجمعات الصناعية تحققت حينما ارتكزت على نموذج "التخصص المرن"، فبنسبة لهما توجد إستراتيجيتين كامنتين ومتناقضتين لإطلاق عملية النمو الاقتصادي أو حالة إعادة بعثها، حيث تتأسس الإستراتيجية الأولى على المبادئ الأساسية لإنتاج الكتلة، بينما تتأسس الثانية من خلال تجمع المؤسسات الصغيرة المبتكرة والمتخصصة في قطاع صناعي ما، انطلاقا من التتابع والتعاقب لإنتاج الكتلة والارتباط بمؤسسات كبيرة محورية، فهما يعتبران في هذا الصدد أن التنظيم الشبكي للمؤسسات يشكل هيكل طبيعي، فالعلاقات السوقية والعلاقات الهرمية لا تمثل إلا طرفا أخر لهذا التنظيم المستمر.

لقد أشركا الباحثان نموذجهم هذا مع نموذج المؤسسات الصغيرة المفككة عموديا، كما هو الحال بالنسبة للتجمعات الصناعية المارشالية أو الايطالية، والتي هي عبارة عن تظاهرات فضائية للتخصصات المرنة، على أن الاحتياج إلى التعاون فيما بين المؤسسات هو السبب الرئيس الذي يلزم التجمع الفضائي للمؤسسات[17].

3)الفضاءات الصناعية الجديدة: مع مطلع نهاية سبعينيات (1970) القرن الماضي، تضاءلت أسباب اللجوء إلى أنظمة التجمعات الصناعية، وذلك انطلاقا من أعمال الجغرافيان من مدينة كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية، هما: (Scott 1988 و Storper1989)[18] واللذان قاما بتطوير نموذج الفضاءات الصناعية الجديدة انطلاقا من نظرية تكاليف الصفقات والتي تأسست كما سبقت له الإشارة في الفصل الأول من الرسالة على يد Williamsonسنة1975، وعليه فحسب هذان الجغرافيان، أن نجاح وكفاءة أنظمة الإنتاج الإقليمية تبدأ من خلال عملية أخرجة مختلف نشاطات العملية الإنتاجية بالإضافة إلى التفكك العمودي لسلسلة الإنتاج والذي يسمح إما بتخفيض الأخطار أو بتضخيم الأرباح الناتج عن التخصص، وعليه فالتفكك العمودي يمكن أن يسهل إبرام العديد من الصفقات بين المؤسسات لكن بتكاليف صفقات كبيرة، ولمعالجة ارتفاع هذه التكاليف يمكن للمؤسسات أن تتجمع في فضاء جغرافي متقارب، وفي هذه الحالة يسهل مقارنة المؤسسة ما بين تكاليف الصفقات الداخلية مع تكاليف الصفقات المبرمة مع المؤسسات القريبة منها، وهو المبدأ الذي يسمح بتطبيق مقاربة التخصص المرن مع الأخذ بعين الاعتبار للمؤسسات الكبيرة ومن ثم يمكن نسخه إلى قطاع نشاطات أخرى.

ثانيا: المقاربات الاقتصادية ومفهوم الشبكات

مع مطلع تسعينيات(90)القرن الماضي، تسارعت عمليات عولمة الاقتصاد بالموازاة مع التطورات التكنولوجية المعتبرة، الشيء الذي دفع بعلماء الاقتصاد والبيئة إلى إعادة التساؤل حول مختلف الظواهر الخاصة بتكتل المؤسسات: كيف يمكن وبأي طريقة تستطيع هذه الأنظمة المحلية تحقيق النجاح والمحافظة على تنافسيتها في بيئة مفتوحة، وكيف للتمركز الجغرافي المحلي أن يكون ذا أهمية بالغة في حين تستطيع التطورات التكنولوجية النفاذ داخل جميع الحدود الوطنية وتسهل عمليات التبادل والاختراق؟

وإذا سبق وان نوهت المقاربات التقليدية على أهمية مفهوم الابتكار على مستوى أنظمة التعاون المحلية، فإن المقاربات الحديثة تعتبر الابتكار كعنصر أساسي أثناء تأسيسها،

وعليه فإن النقطة الأساسية لهذه الأنظمة الحديثة هي إعادة ترتيب الأقاليم المحلية وفق براغماتية الابتكار[19]، حيث قام العالم Fisher سنة 2000 بإعطاء مفهوم شامل لأنظمة الابتكار الحديثة على أنها: "نظام الابتكار يمكن أن يعتبر كمجموعة فاعلين ومجموعة وحدات مثل المؤسسات، المنظمات والمعاهد والذين يساهمون في: جمع، استعمال ونشر معارف جديدة ذات أهمية اقتصادية داخل العملية الإنتاجية"[20].

ثالثا: المقاربة الإستراتيجية والتنظيمية في علوم التسيير

إن النظريات والمقاربات التي تم سردها في النقطتين الأولى والثانية تعود إلى الأدبيات والمجالات الاقتصادية، الاجتماعية والجغرافية، التي استعرضت أنظمة التعاون المحلية من خلال مفهوم الشبكات المرتبط بهذه الأدبيات، أما على مستوى علوم التسيير وخاصة من جانب علم الإدارة الإستراتيجية فقد أولت عناية كاملة بهذه الظواهر، وأن العديد من كتاب وخبراء هذا التخصص قد اهتموا بالنظرية التعاقدية للمنظمات والتي قامت على أنقاض نموذج فورد أو ما يسمى بالهياكل المندمجة ماليا، فالهيكل التعاقدي للمنظمات يعرف بأنه[21]: " منظمة مركبة، تجمع العديد من المتدخلين المستقلين ماليا حول نفس سلسلة القيمة والمرتبطين باتفاقيات ومعاهدات"، حيث يمكن دراسة هذه النظرية من العديد من الجهات بغية التعرف على أبعادها ونعني بها دراسة الجوانب الأكاديمية أول الأمر، ثم إشراك الظواهر التجريبية في عملية التحليل.

المحور الثالث: برامج التعاون لدعم تنافسية المؤسسات الاقتصادية في الجزائر

يكتسي هذا المحور الأهمية البالغة كونه يسلط الضوء على أهم مقومات التعاون والعوامل التي من شأنها تسهيل إرساء أنظمة تعاون محلية في الجزائر، لذلك كان من الواجب دراسة كل من الدعائم الأساسية لتسهيل تشكيل التعاون والمبادرات الخاصة بتأهيله وأخيرا نتائجه ومحصلاته في الجزائر من خلال العنصرين التاليين:

- أولا: تأهيل التعاون المحلي في الجزائر
- ثانيا: نتائج ومحصلات التعاون المحلي في الجزائر

أولا: تأهيل التعاون المحلي في الجزائر

أخذت قضية تنويع الاقتصاد الجزائري وتطوير الصادرات خارج المحروقات في العشرية الأخيرة، الاهتمام البالغ الأهمية من طرف السلطات العمومية وعلى رأسها الحكومة وبالأخص وزارة الصناعة، من خلال سياسات وبرامج موجهة بالخصوص لإنتاج وترقية المنتوج الجزائري في الأسواق المحلية والخارجية، عكفت غالبية هذه البرامج على تعبئة الموارد الطبيعية، إحلال الواردات وكذا ترقية الصادرات خارج المحروقات، إضافة إلى ترقية المحيط السوسيو– اقتصادي من أجل تنمية الجهاز الصناعي للمؤسسات، خاصة منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى رأس هذه البرامج، نجد برنامج التنظيم الشبكي والتعاون وتبادل الموارد والمهارات ما بين المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لما له من أثار ايجابية في المساهمة في ترقية تنافسية المؤسسات ومن ثم تنافسية الاقتصاد ككل، لأنه بالرغم من المجهودات المبذولة من طرف الدولة وكل التسهيلات الممنوحة من اجل ترقية الصادرات في بداية سنوات2000، إلا أن حصة المحروقات من الصادرات بقيت تستحوذ على نسبة 77٪ من الإيرادات الجبائية ونسبة 97٪ من مجموع الصادرات، فالصادرات خارج المحروقات تبقى ضعيفة بالرغم من القفزة النوعية المسجلة سنة 2011 بصادرات قدرت بـ: 2,15 مليار دولار وبزيادة قدرها 41٪ مقارنة بسنة 2010 لكنها لا تمثل سوى 3٪ من إجمالي الصادرات خارج المحروقات[22].

أولى مبادرات وزارة الصناعة في هذا الشأن كان البدء بإطلاق مشروع من شأنه تقوية القطاع الصناعي عن طريق إنشاء وترقية أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال سياسة التأهيل الذي رصدت له الوزارة مبلغ مالي قدره 386 مليار دينار مع إنشاء وتطوير المنظمات والهيئات الداعمة لهذه المؤسسات والتي سوف يتم الإشارة إليها في تأهيل التعاون من خلال أبعاده الثلاثة: التأهيل العلمي والتكنولوجي، التأهيل المالي والتأهيل الاجتماعي:

1)التأهيل العلمي والتكنولوجي: إن التغير الذي طرأ على منظومة التعليم العالي ابتداء من سنة 2008[23]، بعد إدراج نظام LMD، جاء خصيصا لتطوير العلاقة بين المؤسسة والجامعة، وتجلى ذلك من خلال إنشاء مؤسسات وليدة ذات صبغة اقتصادية

داخل الجامعات، بالإضافة إلى إنشاء مكتب يربط المؤسسة بالجامعة أطلق عليه مصطلح (BLEU) والذي تم إنشاؤه بجامعة تلمسان نهاية نوفمبر 2010[24]، لينم مؤخرا لإدراج مقياس المقاولاتية لطلبة الماستر وفتح مكاتب على مستوى الجامعات باسم دار المقاولاتية تشجيعا لربط الجامعة بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ، مهمته تسيير عقود البحوث والملكية الفكرية الخاصة بالأعمال البحثية.

وفي الجزائر هناك منظمة مكلفة بتسيير الملكية الصناعية ويتعلق الأمر بالمعهد الوطني لحماية الملكية الفكرية التابع لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي سجل منذ تأسيسه سنة 1998إلى غاية2012، قرابة الـ: 6000 براءة اختراع، لكن 80٪ منها أصلها أجنبي[25]، وتم في سنة 2004 إنشاء الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية التابعة لوزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تهدف إلى تسهيل التآزر والتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث العلمي من اجل سهولة التطور التكنولوجي[26]، وما تحقق من طرف هذه الوكالة تجسد في مشروع وحيد، هو مشروع الحظيرة التكنولوجية لسيدي عبد الله حيث تم تجميع العديد من المؤسسات وتكتلها، حيث استفادت هذه الحظيرة بحاضنة أعمال (Incubateur) هدفها استقبال مشاريع خاصة بالتجارة الالكترونية والدفع الالكتروني سنة 2009 ، إضافة إلى قيام هذه الحظيرة بكراء الفضاءات أو منح رخص للوكالات أو التنازل على الأراضي الموجهة للاستثمار، وخير مثال على ذلك إقامة مصنع لتصنيع الأدوية من طرف Aventis SANOFI[27]، وتأمل إنشاء 13 مركز بحث وابتكار في إطار البرنامج 2012–2014 ومقر لمركز تطوير الطاقات المتجددة.

أما الوكالة الوطنية لتطوير وتقييم نتائج البحث والتطور التكنولوجي (ANVREDET) ، والتي تأسست سنة 1998 تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فينصب على عاتقها مهمة المفاضلة بين المشاريع الابتكارية ومن ثم المساعدة في إصدار المخططات التجارية والنصائح حول الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بإنشاء المؤسسات، وقد اختارت هذه الوكالة ستة(06) مشاريع ابتكارية في إطار مشروع 2012 الموسوم بمشروع المرافقة لإنشاء مؤسسات مبدعة

متوسطية(PACEIM)*، بالشراكة مع الجزائر والمعهد الفرنسي للبحث والتطوير وقامت بتقييم 544 مشروع منذ إنشائها إلى غاية 2012.

أما مسعى العنقود الخاص بميدان الإعلام والاتصال الحديث فقد أوكل للوكالة الوطنية للترقية وتنمية الحظائر التكنولوجية (ANAPT)، والتي تعمل على حماية ودعم إنشاء مشاريع شبكية، وإتاحة في متناول هذا القطاع أدوات ووسائل الحظيرة التكنولوجية التابعة لهذه الوكالة، من أجل تجميع ودعم المؤسسات ذات الطاقات الابتكارية الكامنة، ومن ثم إمدادها بالنصائح والدعم اللوجيستيكي[28].

2)التأهيل المالي: لتفعيل حركية المؤسسات المبدعة والمبتكرة، سمح القانون الجزائري ابتداء من سنة 2006 بإنشاء مؤسسات رأس المال المخاطر، وحدد نسبة 49٪ كنسبة مساهمة هذه المؤسسات في رأس مال المؤسسات التي تقوم بتمويلها وبـفترة مساهمة بين 5 و7 سنوات، وللإشارة فإن هذه المؤسسات المساهمة عبارة عن شركات وليدة تابعة للبنوك العمومية والبنوك الخاصة المحلية أو الأجنبية، وعلى سبيل المثال لا الحصر الشركة الوليدة (FINALEP) التي تمت بين البنوك العمومية الجزائرية والوكالة الفرنسية للتطوير(AFD) لكن لا تشمل هذه الشركة سوى القليل من المساهمات، ولمواجهة هذا العجز ونظرا للأهمية البالغة للدور الذي يلعبه التمويل مقارنة بالاحتياجات الملحوظة، قامت السلطات الجزائرية بالترخيص لستة (06) شركات رأس مال مخاطر، ومنحت لهم 48 مليار دينار على أن تستفيد كل ولاية بـ: 01 مليار دينار[تعمم] ، إضافة إلى منحها للتعليمة الموجهة للصندوق الوطني للاستثمار FNI سنة 2009 بالتدخل عن طريق المساهمة في رأس مال المؤسسات الخاصة بنسبة تساوي أو تقل عن 34٪[30].

نستطيع الحكم على تواضع هذه المبادرة لأنها هدفت بالأساس إلى تشجيع ميلاد مؤسسات جديدة دون مبادرات التنظيم الشبكي على عكس تجربة كل من تونس والمغرب.

3) رأس المال الاجتماعي: يتكون القطاع الصناعي الجزائري أساسا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (بنسبة قدرها 94٪ من المؤسسات النشطة، وتوظف هذه الأخيرة

56٪ من اليد العاملة النشطة وتساهم بما نسبته 48٪ من الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات...)، وعلى هذا الأساس فإن سياسة وبرامج تأهيل التعاون في شكل تجمعات أو عناقيد صناعية سوف يأخذ بعين الاعتبار هذه التركيبة.

أما فيما يخص المؤهلات الاجتماعية الحالية والتي تسهل إنشاء أنظمة تعاون محلية يمكن إدراجها في المبادرات التالية:

– أطلقت وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة وترقية الاستثمارات سياسة دعم من أجل إنشاء قرابة 200 000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في الفترة ما بين 2010–2014 تمثلت في البرنامج الرباعي[31]، والذي رصد له مبلغ 450 مليار دينار مع العلم أن عدد المؤسسات المنشأة سنة 2011 بلغ 60040[32] وترقية قرابة 20 000 أخرى قائمة، بمبلغ 386 مليار دينار بالشراكة والدعم المتأتي من الاتحاد الأوروبي والذي ساهم بمبلغ 100 مليون أورو، يمتد هذا الدعم من سنة 2002 إلى غاية 2014، بهدف تقوية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة متطلبات فتح السوق الجزائري أمام المنافسة العالمية، الشيء الذي من شأنه تعزيز وتقوية النسيج المؤسساتي والتي حتما سوف تدخل في علاقات مع المؤسسات الكبيرة في شكل المناولة الصناعية، على غرار المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية والمؤسسة الوطنية لإنتاج عتاد الأشغال العمومية واللتان تحتاجان إلى أخرجة العديد من النشاطات بحكم كبر حجمهما وضخامة استثماراتهما.

– إنشاء مناطق صناعية مدمجة ZII، وهي مناطق جد مؤهلة لاستقبال أنظمة التعاون المحلية نظرا لما تتميز به عن النظام القديم للمناطق الصناعية، فهي مناطق تهدف إلى تجميع المؤسسات الاقتصادية وربطها بمراكز البحث والمؤسسات الجامعية، وتهدف بالأساس عن البحث في كيفية تشجيع التعاون، وينتظر من هذه المناطق الانتقال من مرحلة التشجيع إلى مرحلة تنظيم التعاون وإرساء أنظمة تعاون محلية حقيقية[33]، وتأمل الحكومة الجزائرية مطلع 2014 إنشاء 42 منطقة صناعية مدمجة، تتكفل بها الوكالة الوطنية للوساطة والتنظيم العقاري ANIREF (والتي تأسست سنة 2007 من طرف

وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) بالموازاة مع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والذي تكفل بتوفير:

– إتاحة وتوفير الهياكل القاعدية والمقبولة كقواعد وفضاءات إنتاج؛

– بيئة تتقارب فيها الصناعة مع المؤسسات الجامعية ووحدات البحث؛

– توفير الخدمات العمومية الجماعية.

هذه المناطق هي على عكس المناطق الصناعية القديمة التي هي عبارة عن فضاءات مستقلة تماما عن بعضها البعض وتستخدم إما للإنتاج المختلف والمتنوع أو لتخزين المنتجات النهائية قبل توزيعها.

ثانيا: أفاق التأهيل

الدراسات التي بينت أنه إلى غاية سنة 2010 لا وجود لنظام نستطيع تسميته بنظام العناقيد الصناعية في الجزائر، بالرغم من قدم هذا النوع وانتشاره على مستوى اقتصاديات العديد من الدول سواء المتقدمة أو التي هي طور النمو، والنتائج التي تم سردها في الفصل السابق خير دليل على ذلك، إلا أن الملاحظات الحديثة الخاصة بظاهرة التنمية الصناعية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، تترجم في العديد من الحالات إلى التواجد الحقيقي لحركية التجمعات الصناعية مثلها مثل التجمعات الصناعية العالمية سواء التقليدية أو الحديثة، وسواء كان ذلك بشكل عفوي أو بالإرادة السياسية، ومن الأمثلة الحية للتجمعات العفوية ما يمكن الوقوف عنده في ولاية بجاية أو ما يطلق عليه بتجمع وادي الصومام[34] والذي يرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع الصناعات الغذائية، ونحصي في هذه المنطقة قرابة الـ: 60 مؤسسة ناشطة بين الكبيرة والصغيرة، مثل: ملبنة الصومام، دانون جرجرة، راميديومولينو، ويشغل هذا النسيج المؤسساتي قرابة 6000 عامل في صيغة مناصب عمل دائمة.

وخارج القطاع الفلاحي، فان المناولة الصناعية الخاصة بصناعة السيارات قد أخذت الاهتمام البالغ من أجل عنقدتها، سواء من قبل الشركات العالمية التي تنشط داخل الوطن أو من قبل السلطات العمومية، ومن أهم العناقيد الكامنة المحتمل تشكيلها على مستوى شعبتي الميكانيك والإلكترونيك نجد :

سوف يتم تشكيل شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القريب العاجل من طرف الاتحاد المهني لصناعة السيارات والميكانيك UPIAM بالقرب من المؤسسة الوطنية لعتاد الأشغال العمومية بقسنطينة ENMTP؛ والتجمع الثاني والذي يأخذ نفس المسعى، سوف يتشكل حول المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI في الرويبة[35]؛أيضا فقد تم تحديد المئات من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حول مشروع المصنع الجديد لصناعة السيارات (رونو الجزائر للإنتاج RAP) بوادي تليلات– وهران؛

بعض المشاريع الأخرى قيد الانجاز في الصناعة الميكانيكية، خاصة مع المجمع الألماني مرسيدس– بنز من أجل إنتاج 15000 وحدة في السنة، تتوزع بين الحافلات والشاحنات في الجزائر العاصمة و8000 سيارة نفعية سنويا في ولاية تيارت و25000 محرك في ولاية قسنطينة في السنة[36].

ومشاريع عناقيد محورية جاري تشكيلها في قطاع الصناعة الغذائية، ويتعلق الأمر بشعبة الطماطم الصناعية في كل من عنابة والطارف، وشعبة التمور في بسكرة وغرداية، ومشروع المشروبات الغازية والحليب ضمن مشروع الشراكة الجزائرية والألمانية في إطار برنامج تطوير الاقتصاد الدائم (Deved)، بالتعاون مع (*GIZ) الألماني[37].

نستطيع الحكم على الأهمية البالغة لهذه المبادرات والإمكانيات المملوكة والمشكل الوحيد حسب وجهة نظر الباحث يكمن في التنسيق والفعالية.

وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة لتطوير الاستثمار ONUDI، تم إطلاق مشروع انجاز اتحادات تصدير Consortium موجه لـ: PME الأكثر إنتاجا وإبداعا في شعبة الصناعات الغذائية(IAA*)، وخاصة منها التي تمتلك مهارات وقدرات قادرة على المنافسة العالمية كما هو الشأن لكل من شعبتي الطماطم الصناعية والتمور، وفي هذا الإطار[38] تم استدعاء الهيئات القانونية وربطها بالهيئات المعنية كوزارة التجارة، وزارة النقل، الجمارك الوطنية، بنك الجزائر والوكالة الوطنية لترقية الصادرات، من أجل تسهيل إنشاء والتشغيل المستقبلي لهذه الاتحادات بالتنسيق دائما مع ONUDI، لان

نجاح وازدهار هذه الاتحادات مرهون بالأساس على دعم الدولة والإرادة الحقيقية لمؤسساتنا، إضافة إلى فعالية وكفاءة الجمعيات المهنية، لأن الهدف المنشود هو تسهيل تصدير المنتجات الفلاحية والولوج إلى الأسواق العالمية من طرف PMI-PME.

في الحقيقة يعد هذا المسعى امتدادا لتنفيذ التوصيات التي خرجت بها الجلسات الوطنية التي انعقدت في مارس 2010 من طرف الوزارة نفسها، والتي انصبت وقتها حول إشكالية الأمن الغذائي وكان من بين الحلول الناجعة إنشاء أنظمة إنتاج محلية خاصة بالمنتجات الفلاحية والزراعية، وهذا تبعا للمعطيات الايجابية التي يتميز بها هذا القطاع داخل النسيج الصناعي ككل، فقد ساهم هذا الأخير[39] : بنسبة 33٪ من القيمة المضافة (أي أكثر من 197 مليار دينار جزائري)، وما يفوق 45٪ من رقم الأعمال المحقق (700 مليار دينار جزائري)، وفي نهاية سنة 2011 أحصت هذه الشعبة قرابة 00022 مؤسسة بمناصب عمل قدرت بـ: 000 145 عامل(يشغل ما نسبته 40٪ من اليد العاملة في القطاع الصناعي)، وأن معظم المؤسسات الكبيرة لهذا القطاع مؤهلة علميا وتكنولوجيا، والبعض من هذه المؤسسات الكبيرة فرضت وجودها في الأسواق الدولية، الشيء الذي يسهل على المؤسسات الصغيرة أن تحذو حذو المؤسسات الكبيرة من خلال ربط علاقات التعاون المحلية فيما بينهم.

وكما سبقت له الإشارة، فقد تم تدعيم جميع الجمعيات النشطة على مستوى الشعب الزراعية أو الصناعات الغذائية من طرف وكالة GIZ الألمانية بالتنسيق مع برامج DEVED والخاص بعناقيد الابتكار والتنمية الاقتصادية الجهوية، وتعتبر الوكالتين المنظمتين المحوريتان التين تعكفان على دعم وتحسيس جميع أعوان القطاع من أجل إرساء أنظمة تعاون محلية فعالة، ومن بين أهم العناقيد التي تمت متابعتها، نجد[40]:

- عنقود تحويل الطماطم الصناعية في كل من قالمة وقسنطينة؛
- عنقود إنتاج وتحويل التمور في غرداية؛
- عنقود الحليب ومشتقاته في كل من الصومام وغرداية؛

عنقود المشروبات الغازية والعصائر، المتكون من أعضاء الجمعية المهنية لإنتاج المشروبات (APAB)، والتي تضم كل من منتجي المادة الأولية، مؤسسات التغليف ومقدمي الخدمات، حيث يضم هذا التجمع كبار المنتجين المتواجدين في وادي الصومام بولاية بجاية بالاشتراك مع جامعة بجاية وبرنامج دعم تميز الاقتصاد في الجزائر(DIVECO).

وهي مبادرات لا يستهان بها في مجال التعاون المحلي، لكن الإشكال الوحيد أنه لم يتم تطبيق أنظمة الإنتاج المحلية بالأسس المتعارف عليها دوليا واكتفت الوزارات الوصية بمحاولة تعبئة الميزة النسبية لكل منطقة ودعمتها ببعض الهيئات المحلية.

وعلى ضوء هذه المعطيات اقترحت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بعض الأسباب التي تسهل الولوج إلى الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية الجزائرية، يمكن ذكر ما يلي:

- إرساء نظام الأقطاب التقنية الزراعية عن طريق إعادة هيكلة النشاطات الزراعية المتواجدة عبر التراب الوطني، والذي ينتج عنه ظهور مؤسسات رائدة بتنافسية عالية؛
- ربط جميع الهيئات المعنية بهذا القطاع، سواء المتدخلة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالمؤسسات الفلاحية ومؤسسات الصناعات الغذائية، أي محاولة خلق روابط تآزر وتعاون على المستوى المحلي ثم على المستوى العالمي (ابرام شراكات خارجية، مغاربية وأوروبية)؛
- ترقية التعاون العالمي بصفة كفؤة من أجل الوصول إلى تعاون علمي وتقني من أجل التحويل الحقيقي للمهارات والمعارف؛
- أما السبب الرابع الذي يساعد على إرساء هذا المسعى الاستراتيجي يخص بالأساس المنظمات مقدمة الخدمة مثل: المؤسسات العلمية والتقنية، الاقتصادية والإستراتيجية، إضافة إلى الهيئات المالية.

ثالثا: دراسة حالة عنقود زيت الزيتون في البويرة[41]

تم اختيار هذا العنقود لأنه يعتبر التنظيم الوحيد الذي استطاع أن يصل إلى مرحلة النضج، ولأنه يأخذ الصبغة الحديثة لاستراتيجيات التعاون المحلية، مثله مثل باقي العناقيد العالمية، وفيما يلي نبذة وجيزة عن هذا التجمع:

أ) السياق: تتربع الولايات المجاورة للبويرة وهي بجاية، تيزي وزو، برج بوعريريج على 51٪ من المساحة المخصصة لأشجار الزيتون على المستوى الوطني، وبنسبة 65٪ من الإنتاج الوطني لزيت الزيتون، بإنتاج وطني متوسط يصل إلى 30000 طن في السنة، وتتواجد الولايات المذكورة على خط طوله 100 كلم، وبالتالي فهي تشكل حقل جد متمركز لأشجار الزيتون.

عرفت شعبة الزيتون فيما مضى، عدة مشاكل ونقائص يمكن حصرها في:

- عدم وجود سوق منتظم يعمل على تنظيم تسويق الزيتون ومشتقاته، وبالتالي نتج عنه تذبذب في القوى البيعية؛
- تتم عمليات تحسين الجودة، ومعايير التخزين في تلك المنطقة فقط، دون الاستعانة بجهات أخرى؛
- تزايد المنتجات المشتقة دون إعادة تحويلها وكذا عدم التحكم في معالجة البقايا الشيء الذي نتج عنه تراكم بقايا المعاصر وبالتالي حدوث تلوث بيئي؛
- وجود جمعية مهنية واحدة وطنية وهي "المجلس الوطني مابين المهن لشعبة الزيتون–CNIO" ولها مقر واحد يقع في ولاية البويرة وتضم حوالي 8000 منخرط من منتجي الزيتون.

ب) أوائل المنشئين: انطلاقا من هذه الجمعية، قام مستثمر خاص وهو منتج للزيتون ويسير معصرة للزيتون، سنة 2004 بإطلاق الفكرة الأولى للتجمع وجهها للمقاولين والفلاحين من أجل مواجهة الأخطار المشتركة، وانطلاقا من هذه المبادرة التي قام بها هذا المستثمر استطاع أن يلفت انتباه البعض من المنتجين والمستثمرين.

وخلال عدة سنوات وبعد التبادلات غير الرسمية التي كانت تحدث بين البعض من أعضاء جمعيةCNIO، داخل التجمع المستهدف، وبمرور الوقت أخذت الثقة مكانة

بين جميع أعضاء المجلس، إضافة إلى زيادة مستوى الالتزام الذهني، وشيئا فشيئا وصل المشروع إلى لفت انتباه السلطات المحلية.

وبعد متابعة تكوين خاص في فرنسا لصالح أوائل المنشئين، على مستوى عنقود الخضر والفواكه الممثل بتعاونية (الطماطم، الفراولة والكرز) في مقاطعة أجان في فرنسا، قرر بعدها الأعضاء الأوائل إعطاء الصبغة القانونية للجمعية، وبالفعل في سنة 2008 تم تأسيس تعاونية أطلق عليها اسم " تعاونية القبائل لزيت الزيتون CHOK"، وبعد أنشطة التحسيس التي قامت بها هذه التعاونية الجديدة، استطاعت أن تجلب إليها منخرطين جدد، توسعت إلى 14 عضو بعدما كانت لا تفوق 5، وتلقت الاعتماد والدعم من طرف الغرفة الفلاحية، وبثت روح المبادرة لإنشاء جمعيات أخرى موازية.

ج) الأنشطة الأولية للتعاونية: بعد عمليات التبادل لوسائل وطاقات الأعضاء، استطاعت التعاونية أن تحقق العديد من النشاطات، أهمها:

- تحسين جودة المنتوج من خلال اقتناء تجهيزات حديثة خاصة بجمع الزيتون، تخزينه،وتحليله ومن ثم تعبئته؛
- تكوين أعضاء الجمعية وتدريبهم على التقنيات الحديثة لجني الزيتون والتكنولوجيا الحديثة لاستخراج (عصر) الزيتون وكيفية تعبئته؛
- إطلاق مشاريع بحث تتعلق باستخراج قيمة مضافة من بقايا الزيتون بعد عصره واستغلاله في منتجات مشتقة أخرى عوض رميه، بالتنسيق مع مراكز البحث الخاصة والمؤسسات الجامعية؛
- الحصول على إعانة السلطات العمومية المحلية لمسعى التجمع والذي يتكون جميعه من الخواص.

يمكن الحكم على أن تجربة هذه الشعبة اتخذت نفس مسعى التجمعات الصناعية المرجعية، لأنها حققت أبعاد المثلث الذهبي للتجمعات والعناقيد الصناعية بحضور كل من النسيج المؤسساتي المتخصص، الهيئات المحلية الداعمة وكذا مراكز البحث والمعاهد،

وهو نموذج يحتذى به ويمكن تعميميه على باقي الشعب الصناعية الأخرى بشكل عام والشعب الزراعية على وجه الخصوص.

خاتمة:

ارتأت الجزائر أن تحذو حذو العديد من اقتصاديات الدول في مجال إرساء أنظمة تعاون محلية، من خلال عديد البرامج والسياسات خاصة الحديثة منها، والتي خطت فيها خطوات مقبولة، وأرادت من وراء تلك الاستراتيجيات إيجاد مقاربات ونماذج تتوافق والتركيبة الاقتصادية للدولة على غرار تبنيها للنموذج المختلط (UP-DOWN) والذي يعني إشراك وتقاطع الإرادة المحلية مع الإرادة الحكومية، وهي تجربة تنتظر نتائجها في القريب العاجل.

وعليه يجب المبادرة اليوم قبل الغد لسن مثل هذه السياسات التي من شأنها أن ترفع من تنافسية المؤسسات لمجابهة التهديدات العالمية، وبصورة أدق، بالرغم من أن غالبية أنظمة الإنتاج المحلية تنشا بشكل عفوي وطبيعي، ثم تحاط بعناية الجهات الوصية أو الحاكمة من خلال القيادة والتنظيم إلا أنه يبقى للدولة الأثر البالغ الأهمية في إنشاء وتوجيه السياسات الصناعية على غرار التجارب العالمية الرائدة ، بقوة فرضها للبرامج الصناعية التنموية ومن ثم القيادة، الرقابة والتوجيه.

المراجع والهوامش:

[1] Jean-Guillaume, **les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne**, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE, France, avril 2005A, p.1

[2] AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef,** Ministère de l'industrie marocain, Maroc**,** 2006, **p.6**

[3] GTZ, partenaire mondial pour un avenir commun, **formation à l'animation de SPL, historique de la démarche et définitions**, janvier 2010 ,p2

[4] Ivan Samson ,**Territoire ET Système Economique** ,cite d'internet :www.u-picardie.fr/tous/documentation.Consulte le : 01/03/2014.

[5] Ferguene ameziane, **ensembles localises de pme et dynamique territoriales :spl et développement « pour le bas »dans les pays du sud** ,cite d'internet :http://web.upmf-grenoble.fr/ consulte le : 12/02/2014.

[6] Mohammad AZROUL ,**diagnostic territorial identification de projets de spl :cas du territoire de Mohammedia** ,mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef, ministère de l'industrie marocain ,sans publier l'année, p 5.

[7] نظام الإنتاج المحلي لصناعة الجلود في جيجل،الموقع الالكتروني:

http://camjijel.com/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=39&Itemid=57

[8] بن عيسى محمد المهدي، بن ا لعمودي جليلة، **إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر، نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا**، univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/faculté-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/51-colloque-national-sur-les-stratégies-d'organisation-et-d'accompagnement-des-pme-en-algérie-18-19-04-2012.html

[9] CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, **Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement**, **FACEF PESQUISA**, n.3, 2003, p.103

[10] Ferguene ameziane, **ensembles localises de pme et dynamique territoriales : spl et développement « pour le bas »dans les pays du sud** ,cite d'internet :http://web.upmf-grenoble.fr/ consulte le : 12/02/2014.

[11] Benoit Lévesque et autre, **Les système locaux de production- condition de mise en place et stratégie d'implantation pour le développement des projet**, service aux collectivité, Montréal 1996,P :29 .

[12] بن عيسى محمد المهدي، بن ا لعمودي جليلة، إستراتيجية تنمية المؤسسات الحرفية في الجزائر، نظام الإنتاج المحلي (SPL) نموذجا..univ-ouargla.dz/index.php/seminaires/archive/faculté-des-sciences-economiques-,-de-gestion-et-des-sciences-commerciales/51-colloque-national-sur-les-stratégies-d'organisation-et-d'accompagnement-des-pme-en-algérie-18-19-04-2012.html.

[13]Ruffieux B, microsystème d'innovation et formes spatiales de développement industriel, Paris Economica 1991, p: 375

[14]Ruffieux B, Op- cit, p: 377

[15]Dunford M , développement endogène, état développementaliste et marché mondiaux, Espaces et société N°66,67, 1992 p :101 .

[16]PioreM etSabel C, The second Industrial divide: possibilities for prosperity, Basic Books, New York 1984

[17] - Rocha H O, Entrepreneurship and development : the role of clusters, Small Business Economics, vol 23 2004, P: 377.

[18] - StorperM et Scott A J, The geographical foundations and social regulation flexible production complexes, Unwin Hyman, 1989, P: 36.
[19]- Verstraete T, 4 paradigmes pour cerner le domaine de recherche en entrepreneuriat, Acte de 7emme congrès International francophone en entrepreneuriat en PME 27-29 Octobre 2004 .
[20]- Fisher M M, Innovation knowledge creation and systems of innovation, Annals of regional Science, Vol 35, 2000, p : 200.
[21]- Frery F, l'entreprise transactionnelle, Gérer et comprendre, Annale des mines N°45, 1998, p : 61.
[22]-Revue de ministre de l'industrie, de la PME et de la promotion d'investissement, N° 3, Avril 2012, P :18
[23] -La Loi N°08/05 du 27/02/2008.
[24]-Djamila belkacem et al, Op-cit, P :162.
[25]-Mohamed Taibi, directeur de l'agence Nationale de Valorisation des Résultats de la Recherche et de Développement Technologique (ANVREDET), www.moudjahid.com/fr/actualites/29813, (28/06/2012).
[26] -Document du Mr SaidBendrimia (Directeur d'Etudes- Direction générale de la PME: « Politique de promotion de la PME en Algérie ».- Ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement –Mars 2012
[27]-www.n'ticweb/14-dossiers/4580- cyber parc- de-sidi-abdellah entretien avec Mr Sid Ahmed Karkouche, DG de
L'Agence Nationale de Promotion et de développement des Parcs Technologiques (l'ANPT), (18/02/2010).
[*]Programme d'Accompagnement à la Création d'Entreprises Innovantes en Méditerranée
28 ONUDI, Op-cit, p :23
[29] المادة 100 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
[30]www.maghrebemergent.com/component/k2/item/22996
[31] -Revue de mistre de l'industrie, Op-cit, P :19
[32]-www.chambrealgerosuisse.com. Article : « Sous-traitance industrielle des PME PMI face à des importateurs privilégiés » , date du 02/03/2011.
[33]-Paulette POMMIER, clusters au Maghreb : Vers un modèle de cluster maghrébin spécifique, études et analyse, IPEMED, Juillet 2014, p : 21
[34]- Paulette POMMIER, Op-cite, P :21
[35]- Revue de Ministère de industrie , Op- cite, p :19
[36]- Selon HamoudTazrout, PDG de la SNVI, Algérie presse service le 05/04/2014.
[*]- Agence pour la coopération algéro-allemande
[37]-Djamila belkacem et al, Op-cit p : 163.

[*]- Industrie Agro-Alimentaire.
[38] -Revue de MIPMEDI, Op-cit, p :20
[39] -Idem, P :21
[40] -Paulette POMMIER, Op-cit, p : 22
[41]-ONUDI 2013, Op-cit, pp :23-24.